العرب
السبت 2021/08/14
السنة 44 العدد 12148

عدوى تصدع حركة النهضة تنتقل إلى حليفها قلب تونس

الصادق جبنون: أعلن عن استقالتي من كل التزاماتي وعضويتي الحزبية

أرخت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد، بتجميد أعمال البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، بظلالها على أحزاب الحزام السياسي للحكومة. وبعد أن عرفت حركة النهضة "مخاضا" سياسيا عسيرا شهد قلب تونس أيضا استقالات في صفوف ممثليه، ما يهدّد مستقبلهما في المشهد السياسي بالبلاد.

خالد هدوي

مصيرنا واحد

تونس - عصفت الاستقالات مجددا بأحزاب الحزام السياسي لحكومة هشام المشيشي المقالة، حيث انتقلت عدوى تصدع حركة النهضة إلى قلب تونس نتيجة الإجراءات الاستثنائية للرئيس قيس سعيّد التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وسط ترجيح المراقبين تواصل الخلافات داخل الحزبين وإمكانية أن يشهدا انشقاقات داخلهما.

وأعلن المتحدث باسم حزب قلب تونس الصادق جبنون مساء الخميس استقالته من الحزب.

وكتب جبنون في تدوينة نشرها على صفحته بمواقع التواصل الاجتماعي "أعلن استقالتي من كل التزاماتي وعضويتي الحزبية وعودتي مستقلًا عن المجال السياسي".

وكان الرئيس التونسي قد أعلن عن إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجميد عمل المجلس النيابي واختصاصاته لمدّة ثلاثين يوما، ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب وتوليه السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة ترأسها شخصية يعيّنها رئيس الجمهورية.

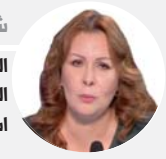

شيراز الشابي

النهضة أجبرتنا على التحالف معها وهناك استقالات قادمة

نبيل الرابحي

قلب تونس سيندثر والنهضة ستشهد انشقاقات جديدة

ورجّحت قيادات سابقة في قلب تونس إعلان استقالات جديدة في الأيام القادمة نظرا للواقع المتصدّع والتجاذبات التي يشهدها الحزب بعد أن أجبرته حركة النهضة على التحالف معها.

وأفادت شيراز الشابي -النائب المستقل- التي أعلنت استقالتها من حزب قلب تونس منذ أيام أن "قرار استقالتي كان احتراما لإرادة الشعب التونسي، عندما قالت النهضة إنه انقلاب".

وأضافت، في تصريح لـ"العرب"، "لا يمكن تجاوز قرارات رئاسة الجمهورية، وكنت قد نبّهت سابقا إلى ضرورة مراجعة علاقتنا بالمشيشي وحكومته، وناقشنا كيفية إدارة الأزمات". وقالت "الدستور صيغ على المقاس كي تجرّنا النهضة إلى التحالف معها، مثلما فعلت مع بقية الأحزاب التي تحالفت معها".

وتابعت الشابي "عندما أسقطنا حكومة الحبيب الجملي كان هدفنا تكوين حكومة مع الكتلة الديمقراطية دون مشاركة النهضة"، لافتة إلى أن "هناك مجموعتين مختلفتين في كلا الحزبين، وربما سنشاهد انقسامات جديدة واستقالات أخرى في الأيام القادمة".

واعتبرت شخصيات سياسية أن التحالف بين الحزبين لم يبنَ على توافق سياسي حقيقي يراعي مصالح الشعب والدولة، بل دفعت إكراهات السلطة إلى تكوينه في البرلمان والحكومة، وتنبأت هذه الشخصيات بسقوط سياسي مدوّ لكليهما وخروج سريع من المشهد.

وأكد المحلل السياسي نبيل الرابحي أن "قلب تونس حزب ولد على أنقاض نداء تونس، وانطلق باسم جمعية 'خليل تونس' التي تقف إلى جانب الفقراء وبشعار عدم التحالف مع النهضة، لكن اتضح في ما بعد أنه مارس انتهازية سياسية وليست له مرجعية".

وقال الرابحي، في تصريح لـ"العرب"، "نبيل القروي ابتزّ النواب للبقاء في قلب تونس، ولولا ذلك لاستقال جميعهم".

وبخصوص النهضة أفاد الرابحي بأنها "حزب عقائدي، ومركزيته السياسية وملفاته المالية بيد الغنوشي"، معتقدا أن هناك " انقلابا ناعما داخل الحركة عبر الترتيبات الجديدة والتمهيد للتخلّص من الغنوشي في رئاسة الحزب".

وتابع "قلب تونس مآله الاندثار من المشهد وائتلاف الكرامة جلّ نوابه ملاحقون قضائيا، أما النهضة فربما ستذهب إلى المؤتمر القادم وستقع تصدعات وانشقاقات، وربما يتم تكوين حزب جديد برؤية مدنية الدولة بعيدا عما هو دعوي وعقائدي".

وتحوّلت مواقف حزب قلب تونس وأبرز قياداته ونوابه بشكل غريب ولافت من مناهضة قرارات الرئيس قيس سعيّد الأخيرة واعتبارها انقلاباً على الدستور والبرلمان والمؤسسات إلى مباركة غير مفهومة خلال الساعات الأخيرة، بشكل فتح أبواب التساؤلات عن أسباب هذا التحول غير المسبوق.

وتفاجأت الأوساط السياسية في البلاد من تحوّل موقف حزب قلب تونس بعدما رفض قرارات قيس سعيّد في البداية، واصفاً إياها في بيان رسمي "بخرق جسيم للدستور ولأحكام الفصل 80 منه وأسس الدولة المدنية، وتجميع لكل السلطة في يد رئيس الجمهورية ورجوع بالجمهورية التونسية للحكم الفردي"، بل وصل الأمر إلى حدّ توصيف ذلك بالانقلاب، ليتحول الحزب بعد ذلك إلى مباركة القرارات ومناصرتها.

وقال رئيس كتلة الحزب أسامة الخليفي إن "الرئيس التونسي أصاب في القرارات التي أعلنها يوم الخامس والعشرين من يوليو" وإنه يسجل بكل ارتياح أن قيس سعيد أصبح يقود المرحلة الآن.

وحول تجميد عمل البرلمان قال الخليفي إن "الوضع فيه بلغ مرحلة من الفوضى لا يمكن أن تتواصل"، مشيراً إلى أنه "لم يكن من بين مسببي الفوضى".

ويرى مراقبون أن قلب تونس يبحث عن التموضع في المشهد الجديد، بعد أشهر من التحالف مع حزب النهضة، مخيراً تركها بمفردها في مواجهة تحمل تبعات تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما يخشى الحزب على رئيسه نبيل القروي الملاحق قضائياً وشقيقه النائب بالكتلة غازي القروي أيضاً، إلى جانب ما يحوم من شبهات حول نواب آخرين ذكرتهم منظمات متخصصة في مكافحة الفساد.

مليارات لدعم الشباب: هل طوى الدبيبة صفحة إقرار الميزانية من البرلمان

حضور الصديق الكبير لحفل اليوم العالمي للشباب استفزاز لحفتر وصالح

طرابلس - تعزز القرارات التي اتخذها رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة أنه اختار تفعيل نصوص الاتفاق السياسي وتقديم ميزانيته إلى المجلس الرئاسي والمصرف المركزي لاعتمادها، بما يعني طي صفحة التعامل مع البرلمان الذي يرفض منذ أشهر إقرار قانون الميزانية بسبب ما يعتبره "تضخما غير مبرر".

وأعلن الدبيبة: تخصيص مبلغ مليار دينار لدعم الزواج (حوالي 25 مليون دولار)، ومليار و700 مليون دينار قروضا سكنية من خلال المصرف العقاري، مشددا على ضرورة مواجهة عزوف الشباب عن الزواج، وتوفير فرص عمل لهم، وتقليل نسب البطالة المتفاقمة.

وأوضح خلال مشاركته الخميس في احتفالية اليوم العالمي للشباب بمدينة الخمس، بحضور محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، أنه ابتداء من شهر سبتمبر المقبل سيحصل 50 ألف شاب وشابة على دعم منحة الزواج، بشرط أن يقدم الشاب ما يثبت إقباله على الزواج، لافتا إلى إصدار قرار بإنشاء المجلس الوطني للشباب وتخصيص يوم وطني لهم.

وأكد الدبيبة أن الحكومة ستعقد يوم الاثنين القادم اجتماعا مشتركا مع المصرف المركزي والبنوك التجارية لاستحداث صندوق لدعم المشاريع الشبابية بمبلغ يُقدر بـ12 مليار دينار.

كما رفض الإساءة في الهتافات بحق الكبير وشكشك، وقال للحاضرين "عفوا هؤلاء ضيوفنا وعلينا احترامهم"، لافتا إلى أن "الأمة تفقد هويتها بفقدان شبابها، ونحن نأمل الخير من الشباب، ونتوقع جاهزيتهم لتولي المسؤولية، وتوجيه دفة التغيير الاجتماعي، ونحن في حكومة الوحدة الوطنية مستعدون لتبني توجهاتكم الإبداعية".

وبعث حضور الكبير الذي كان من المفترض أن تتم إقالته بحسب بنود الاتفاق السياسي بالاضافة إلى بقية شاغلي المناصب السيادية، برسائل لمجلس النواب والقيادة العامة للجيش بأن القرار المالي ليس لديكم وإنما لدى الكبير الذي تطالبون برحيله.

ورفض البرلمان طيلة الأشهر الماضية إقرار الميزانية بسبب ما قال إنه لاحظ تضخما غير مبرر، في حين يرجع مراقبون الرفض إلى أمرين أساسيين هما عدم تخصيص ميزانية لقيادة الجيش بالإضافة إلى غياب خطوات بشأن إقالة الكبير الذي تتهمه المنطقة الشرقية بمحاباة الإسلاميين ورجال أعمال من المنطقة الغربية مقابل تهميشها.

وفي صورة ما كان الدبيبة قد لجأ فعلا إلى تفعيل الاتفاق السياسي وتجاهل البرلمان، فإنه يكون بصدد إعادة سيناريو حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج وهو ما يعني عودة الانقسام.

ويعكس حرص الدبيبة على استرضاء الشباب الذين يشكلون أغلبية المجتمع الليبي وجود نية في ترشحه للانتخابات القادمة رغم تعارض ذلك مع بنود الاتفاق السياسي أو أنه يحاول رفع مستوى المعيشة لكسب ثقة الشعب حتى لا ينتفض ضده في صورة ما تم تأجيل الانتخابات، وهو السيناريو الأكثر واقعية في ظل عجز ملتقى الحوار عن التوصل إلى قاعدة دستورية لإجراء الاستحقاقات المزمع عقدها في الخامس والعشرين من ديسمبر المقبل.

عبدالحميد الدبيبة

من الضروري مواجهة عزوف الشباب عن الزواج

وكانت حكومة الدبيبة اقترحت موازنة تقدر بـ96.2 مليار دينار (21.5 مليار دولار)، قبل أن يعترض مجلس النواب على اعتمادها ويعيدها إلى الحكومة في التاسع عشر من أبريل الماضي، بسبب "افتقارها إلى الشفافية" وحجمها الضخم وعدم مراعاتها الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

وعدّلت الحكومة موازنتها، حيث قامت بتخفيض حجمها إلى 93.8 مليار دينار ليبي بعد الضغط على بعض النفقات، لكن البرلمان اعترض على تمريرها في عدة جلسات، ولم يعتمد سوى البند الأول منها والمخصص للرواتب، فيما لا تزال بنود التنمية والطوارئ محل خلاف بين النواب.

غضب أحزاب مغربية على «الأحرار» يعزز التوقعات بتصدره للانتخابات

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثارت نتائج الانتخابات المهنية التي فاز بها "الحزب الوطني للأحرار" مخاوف الأحزاب من تصدر الحزب للانتخابات البرلمانية المقبلة وهو ما دفعها لإصدار بيان تتهمه فيه بممارسات "غير أخلاقية" أثناء العملية الانتخابية.

وأدانت تلك الأحزاب ما اعتبرته "استمرار ممارسات غير أخلاقية تشمل الاستعمال المفرط للمال خلال انتخابات الغرف المهنية"، في إشارة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود العديد من القطاعات الوزارية.

واستنكرت أحزاب العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري والتقدم والاشتراكية، استمرار ما أسمته "بعض الممارسات المنافية لأخلاق وقواعد وقوانين التنافس الشريف، وعلى رأسها استمرار الاستعمال المفرط للمال".

ويرى مراقبون أن محاولة تلك الأحزاب جاءت لكبح طموحات الأحرار لترؤس المشهد السياسي، والضغط عليه في ظل مؤشرات عن تصدره الانتخابات التشريعية والمحلية المزمع عقدها في سبتمبر المقبل.

وتقدم حزب التجمع الوطني لأحرار، المشارك في الحكومة، في الانتخابات المهنية التي جرت الأسبوع الماضي، بفارق كبير على باقي الأحزاب، فيما حل حزب "الأصالة والمعاصرة" (أكبر أحزاب المعارضة)، ثانيا بـ363 مقعدا، يليه حزب الاستقلال (معارض) بـ360 مقعدا.

وأكدت الباحثة في العلوم السياسية شريفة لومير، أن نتائج الانتخابات المهنية خلقت نوعا من التوجس لدى الأحزاب من إعادة سيناريو هذه النتائج في الانتخابات التشريعية والمحلية التي يفصل عنها أقل من شهر.

وأوضحت، في تصريح لـ"العرب" أن "طموح كل الأحزاب المتضررة تصدّر الانتخابات المقبلة، ما دفعها لمحاولة التلويح ببطاقة الخروقات واستعمال المال في الانتخابات للتأثير على الناخبين تجاه الحزب المقصود".

ولفت رؤساء الأحزاب الخمسة في بيان مشترك، إلى "التدخل المفضوح لإدارة بعض القطاعات الوزارية والحزبية، للضغط واستمالة الناخبين المهنيين بطريقة غير مشروعة، خلال الحملة الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية".

وقال رشيد الطالبي العلمي عضو المكتب السياسي لحزب الأحرار إن "هذا التقدم الواضح في الانتخابات الأخيرة، هو بمثابة نجاح وجزاء مستحق للحزب من الناخبين المهنيين ومكافأة واعتراف، للمجهودات التي قام بها وزراء التجمع وهم يسيرون هذه القطاعات".

وقال العلمي في تصريح إعلامي مساء الخميس، إن "الافتراء والكذب لن ينطلي على المغاربة"، داعيا إلى احترام ذكائهم، "فهم يحسنون الاختيار".

وتعرّض حزب التجمع الوطني للأحرار لانتقادات واسعة، نتيجة اتهام مرشحيه بالاستخدام المفرط للأموال، إضافة إلى تدخل وزرائه الذين يرأسون قطاعات الزراعة والصيد البحري والصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، وهي القطاعات المرتبطة بالغرف المهنية.

وعاد الأحرار إلى المشهد السياسي بقوة مدشنا حملة تواصل كبيرة لإقناع المواطنين ببرنامجه حيث قاد رئيس الحزب عزيز أخنوش، الذي يشغل منصب وزير الزراعة، عددا من المؤتمرات الجهوية بالمدن الكبرى بالمغرب وأعاد هيكلة فروع الحزب بالداخل والخارج أيضا استعدادا للانتخابات المقبلة.

وشدّد العلمي على أن الكلمة الفصل في الانتخابات التشريعية والمحلية ستكون للمواطن، ولن تزعج حزبه نتيجة الانتخابات، مشددا على أن طموحه كبير لرئاسة الحكومة، متوقعا تحالفه مع ثلاثة أحزاب.

وكشف عضو المكتب السياسي للأحرار، أن حزبه سيعمل على تقلد مسؤولية الوزارات الاجتماعية، على اعتبار أن "الأحرار" يمتلكون برنامجا اجتماعيا، وضعوا اعتماداته المالية الخاصة، دون المساس بالميزانية الحالية للدولة.

وقال "ينتظر أن يتم فتح حوار سياسي بين الأحرار والأحزاب الثلاثة التي حصلت على مراتب متقدمة لتقاسم الرئاسات"، مشددا على أن "حزب الأحرار لا يقصي الآخرين".

شريفة لومير

نتائج الانتخابات المهنية خلقت نوعا من التوجس لدى الأحزاب

وتوافقت قيادات أحزاب الأصالة والمعاصرة، الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، في كل من تطوان (شمال)، ومراكش (جنوب)، على التنسيق لاختيار كل حزب لترؤس غرفة الصناعة التقليدية، أو التجارة والخدمات، أو غرفة الفلاحة.

وأكد العلمي أن هناك مؤسسات حزبية بين الأحزاب الثلاثة، هي التي تباشر التحالفات، إيمانا من حزب "التجمع" وهو يقود تحالفاته أن الشرعية مقسومة بين المغاربة، ولا يمكن الهيمنة عليها كما فعلت بعض الأحزاب بعد الانتخابات العامة لسنتي 2015 و2016.

وأكدت لمويز على "أهمية نشاط هذا الحزب على امتداد السنة على عكس مجموعة من الأحزاب التي لا تعرف حركية إلا باقتراب الانتخابات رغم ثقلها في المشهد السياسي، لكنها تعتقد أن نتائج الانتخابات المهنية لا يجب إسقاطها على مرحلة الانتخابات التشريعية نظرا للعديد من العوامل المهمة".

ويعتبر مراقبون للشأن السياسي أن مؤشرات تصدر حزب الأحرار للمشهد بالمغرب كثيرة، منها استقطابه لكفاءات سياسية ورجال أعمال في القرى والمدن الكبرى، إلى جانب الحركية التنظيمية التي يعرفها الحزب، مستفيدا من الأزمات الداخلية التي يمر بها أحزاب العدالة والتنمية والاستقلال والأصالة والمعاصرة.

وأكدت مصادر من داخل العدالة والتنمية أن حزب التجمع الوطني للأحرار سيكون خصما كبيرا لحزبهم، خصوصا بعد النتائج السيئة التي تكبدها العدالة والتنمية في الانتخابات المهنية الأخيرة.

وتوقع القيادي الطالبي العلمي أن يتم "تشكيل الحكومة القادمة من ثلاثة أحزاب"، وأكّد أن المواطن المغربي هو من سيحسم نتائج الاستحقاقات المقبلة، و"أن المغاربة باتوا ينتظرون شيئا جديدا"، داعيا إلى "تجنب شيطنة الخصوم السياسيين".

حملة انتخابية مستمرة